

قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٣٨

بفتح اعتماد اضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨

نحن شاروق الأول ملك مصر

نقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه:

مادة ١ - يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨ القسم ٤ "وزارة الخارجية" الباب الثالث "أعمال جديدة" اعتماد اضافى قدره ١٤,٣٥٨ ج.م (أربعة عشر ألفاً وثلاثمائة وثمانية وتسعون جنياً) لتسوية النفقات الآتية:

جيب
٢٧٠ باقى نفقات تأييد دار مفوضية استكهلم .
٢٤٠٠ نفقات تأييد دارى مفوضيتى برن وكابول .
١٦٠ باقى نفقات تأييد دار مفوضية فارسوفيا .

١١٥٢٨ باقى نفقات الوفد الرسمى فى مؤتمر مونترو ودخول مصر عصبة الأمم وبعثة الشرف فى حفلة تتويج حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى .

١٤٣٥٨

ويؤخذ هذا الاعتماد الاضافى من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ - لكل وزيرى المالية والخارجية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نقرر بان يعمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى المشرع فى ١٤ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧ (١٠ أغسطس سنة ١٩٣٨)

شاروق

نحاس حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية وزير الخارجية رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

محمد طاهر هبة الفتاح يحيى هبة الفتاح يحيى

قانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٨

بفتح اعتماد اضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨

نحن شاروق الأول ملك مصر

نقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه:

مادة ١ - يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨ القسم ٥ "وزارة المالية" فرع ١ "ديوان العموم" باب ٢ "مصرفات عمومية" اعتماد اضافى قدره ٢١,٠٠٠ ج.م (واحد وعشرون ألف جنياً) منه ١٩,٠٠٠ ج.م فى البند ١٠ "تنفيذ الأحكام القضائية" و ٢,٠٠٠ ج.م فى البند ١٢ "توريدات عمومية" لتسوية تجاوز هذين البندين .

ويؤخذ هذا الاعتماد الاضافى من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ - لكل وزيرى المالية تنفيذ هذا القانون .

نقرر بان يعمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية

وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى المشرع فى ١٤ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧ (١٠ أغسطس سنة ١٩٣٨)

شاروق

نحاس حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

محمد طاهر هبة الفتاح يحيى

قانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٣٨

بفتح اعتماد اضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨

نحن شاروق الأول ملك مصر

نقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه:

مادة ١ - يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨ القسم ٥ "وزارة المالية" فرع ١ "ديوان العموم" باب ٢ "مصاريف عمومية" اعتماد اضافى قدره ٦١٩٨ ج.م (ستة آلاف ومائة وثمانية وتسعون جنياً) تحت عنوان خاص "لتسوية مبالغ مختلصة ومضت عليها المدة القانونية" .

ويؤخذ هذا الاعتماد الاضافى من وفورات الميزانية العامة